# عنوان المقال: البطالة بين سياسة التشغيل وواقع الاقتصاد الجزائري

*مسعودي فاطمة الزهراء*

*مهديد سعيد*

*الجامعة: ابوبكر بلقايد – تلمسان–*

*البريد الالكتروني: messaoudifatima_6@gmail.com*

**ملخص:**

إن مناقشة ظاهرة البطالة بكل إفرازاتها وواقعها في الجزائر، و إبراز ما تصنعه و تبرزه الحكومات الجزائرية المتعاقبة من عناء البحث عن اليات للحد منها.

و تبقى هذه الاخيرة مرهونة بين جهود حكومية و غير حكومية من جهة و جهود دولية من جهة اخرى كالاستثمار الاجنبي.

ففي الجزائر يرتبط اتخاذ التدابير الملائمة لمواجهة البطالة بالتقلبات الاقتصادية و التي تطرأ على معدل النمو الاقتصادي، فمواجهة ازمة البطالة تعد من بين اهم التحديات التي يجب رفعها في الظروف الراهنة و بالخصوص ان هذه الظاهرة تمس عددا كبيرا من افراد الشعب الجزائري و تهدف هذه الورقة البحثية الى الإحاطة قدر المستطاع بمختلف الجوانب السياسية العامة للتشغيل و مكافحة البطالة.

**الكلمات المفتاحية:** البطالة، سياسة التشغيل، سوق العمل، ترقية روح العمل

**Abstract:**

That discussion of the phenomenon of unemployment in all, their repercussions and reality in Algeria, and highlight what you make and is highlighted by the successive Algerian governments of the trouble the search for mechanisms to reduce them.

And the remainder of the latter depends on the efforts of the governmental and non-governmental organizations on the one hand, and on the other hand, international efforts such as foreign.

In Algeria is linked to take appropriate measures to confront unemployment and economic fluctuations and changes in the rate of economic growth, meeting the unemployment crisis is among the most important challenges that must be raised in the current circumstances and, in particular, that this phenomenon affecting a large number of the members of the Algerian people and this paper aims to take as much as possible the various general political aspects of operational and combat unemployment.

**Keywords:** unemployment, employment policy, the labor market, upgrade the spirit of

**مقدمة**

إن البطالة كظاهرة وجدت في اغلب المجتمعات البشرية، فهي افة لا يكاد يخلو منها المجتمع و لا يخلو منها فهي فاعلة سواء من الناحية الاقتصادية و السياسية فبالرغم من ان البطالة تمثل في جوهرها ظاهرة اقتصادية فعدم معالجتها قد يقود الى مشاكل اجتماعيو و سياسية، فقد لاقت اهتمام واسعا لدى الكثير من الاقتصاديين و المفكرين، فأصبحت هذه الظاهرة محل جدل و صراع فكري بالرغم من ان اثار البطالة و

انعكاسها السلبي على الواقع الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي للدول الا انها تتواجد في معظم دول العالم سواء المتقدمة او النامية و الجزائر كغيرها من الدول النامية التي لا تزال تعاني من هذه الظاهرة.

فقد شهدت معدلات البطالة ارتفاع خلال الستينات و السبعينات و بعد هذه الازمة التي كان لها الدور في تخلي الجزائر من الاشتراكية و التحول الى اقتصاد السوق و كذا تبني اصلاحات اقتصادية، حيث عرف الاقتصاد الجزائري انعاشا انعكس ايجابا على بعض المؤشرات الاقتصادية من بينها معدلات البطالة.

فقد ادركت الحكومة الجزائرية الخطورة المرتبطة بظاهرة البطالة و الاثار المترتبة عنها و لهذا كان عليها التحرك للتصدي لهذه الظاهرة و العمل على ايتاح فرص العمل لاستيعاب المتزايد من طالبي الوظائف و فرص العمل من خلال مجموع من البرامج و الاجراءات الهادفة التي تخفف من حدتها و لعل اهمها تنظيم و تسيير سوق العمل في الجزائر و كذا سياسات و برامج التشغيل الحكومية و التي لها اثر على سوق العمل الجزائري. و مما لا ريب فيه ان ادراك طبيعة وواقع البطالة في الجزائر

**و كإشكالية للبحث:**

**ما هو واقع البطالة في الجزائر وفق تطور مراحل الاقتصاد الجزائري؟ و ماهي اهم الاصلاحات الاقتصادية و السياسية على مستوى التشغيل و البطالة؟**

– ان مشكل البطالة في الجزائر و التشغيل يعتبر مسألة جوهرية يبقى مطروحا فقسمنا الدراسة الى محورين رئيسيين:

**اولا: البطالة في ظل تطور الاقتصاد الجزائري**

**ثانيا: استراتيجيات الدولة في معالجة البطالة في الجزائر**

**اولا: البطالة في ظل تطور الاقتصاد الجزائري**

1- يعرف البنك الدولي البطالة على انها جزء من اليد العاملة التي ليس لها عمل لكنها متواجدة للبحث عن وظيفة اما العاطل فهو كل من هو قادر على العمل وراغب فيه و يبحث عنه و يقبله عند مستوى الاجر السائد و لكن دون جدوى[1].

**التخطيط:**

اختلف تعريف التخطيط باختلاف المدراس الاقتصادية و الانظمة السياسية فقد حصر معظم المفكرين الاقتصاديين مفهوم التخطيط بأنه عملية فنية مستقلة عن طبيعة النظام السياسي، كما ان يكون تدخل الدولة بصورة غير مباشرة اي تدخل، توجيهي لنشاط القطاع الخاص و لصالحه.

اما المفهوم العام للتخطيط فيمكن القول انه "اسلوب او منهج علمي تتبعه المجتمعات لتسيير عملية التنمية و إدارة الاقتصاد القومي لتحقيق اهداف المجتمع الجزائري الاقتصادي و الاجتماعي عن طريق الاستخدام الامثل لكفاءة الموارد المتاحة في المجتمع بما يؤدي الى تحسين نوعية او جودة حياة البشر[2].

*** الجزائر و تجربة التخطيط:**

كان واقع الجزائر الاقتصادي عشية الاستقلال على قدر كبير من التدهور و التردي حيث ورثت الجزائر عن الاستعمار كثير من معالم التخلف إذ مر الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال الى غاية التسعين بثلاث مراحل:

المرحلة الاولى: 1966-1969: بداية نظام التخطيط فلقد شهدت هذه الفترة وضع الاسس الضرورية لتخطيط التنمية الاقتصادية و إنشاء مفهوم سيادة الدولة على ضوء الاجراءات التالية:

- في سنة 1966 فقد اقبلت على تأميم قطاع توزيع موارد و مشتقات المحروقات و الى جانب هذا كان التحضير جاريا لتأميم كل مصادر ثرواتنا

[1]- كشاد رابح و اخرون، **البطالة اسبابها، معالجتها و اثارها في المجتمع**، بحوث و اوراق عمل ندوة عربية منعقدة بالجزائر 27/25 ابريل 2006، ص 295

[2]- فريد بشير طاهر، **التخطيط الاقتصادي**، بيروت: دار النهضة العربية، 1998، ص98

**اما مفهوم التشغيل:**

فهو استخدم قوة العمل في مختلف الانشطة الاقتصادية، حيث يشترط ان يشارك الشخص المشغل في العمل، و ان يكون له حق رفع مستوى مؤهلاته عن طريق التكوين و التدريب و كذا حقه في الامتيازات التي تترتب عن مساره الوظيفي بما في ذلك الترقية و حق الاستفادة من الخدمات الاجتماعية و التأمين و التقاعد حسب الشروط التي يحددها القانون[1].

إن البطالة من اهم المشاكل و العقبات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاديات دول العالم المتقدمة و النامية و سنحاول من خلال هذا المحور سنحاول معرفة التحول الذي عرفته الجزائر و انتقالها من الاشتراكية الى الاقتصاد السوق العمل في الجزائر .

**1- البطالة و نظام التخطيط في الجزائر:**

لقد شكل موضوع التخطيط في الماضي اهتماما متزايدا في الانظمة الاقتصادية و كان ذلك بارزا في البلدان الاشتراكية، و اعتمد من قبل عدد كبير من الدول المتقدمة و النامية.

و الجزائر كغيرها من الدول التي انتهجت النهج الاشتراكي عاشت عدة مشاكل اقتصادية و اجتماعية خاصة مع التحول الذي شهدته في منتصف الثمانينات، ناتجة في جزء كبير منها عن المديونية فخاضت هذه التجربة عن طريق اتباع مخططات تنموية كانت اكثر ضرورية لتنفيذها[2] الباطنية و هو ما تم بالفعل 1971.

كما شهدت سنة 1967 تقديم مخطط قريب المدى لوضع الوسائل المالية و البشرية من اجل تحقيق مخططات قادمة، كان الرهان قائما على زيادة الفعالية في الانتاج و التثبيت خاصة في قطاع الذي يحتل الصدارة في استيعاب القوة العاملة من جهة اخرى فقد كان القطاع الاول في بنية الانتاج الداخلي عشية الاستقلال.[3]

[1]- ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب، **البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد**، الجزائر: ديوان المطبوعات، 2010، ص 36

[2]- سعد طه علام، **التخطيط مع حرية السوق**، القاهرة: دار طيبة للنشر و التوزيع، 2003، ص 7

[3]- سعد طه علام، مرجع سبق ذكره، ص 11

المرحلة الثانية 1970– 1978: في هذه المرحلة تم تحديد الاتجاه نحو التخطيط ففي هذه الفترة تم وضع البنى الاساسية للصناعات القاعدية باعتبارها النموذج التنموي المفصل لدى النظام الاساسي بالرغم من وجود خيارات متعددة اشير لها باختصار:

– الخيار الصناعي (صناعة او الفلاحة)

– الخيار التكنولوجي (تكنولوجيا متقدمة، مقتبسة او بسيطة)

– خيار الصناعات الاساسية (صناعة ثقيلة، صناعة غذائية)

لقد تميزت هذه الفترة بمعدل استثماري متطور بلغ مستوى 45.71% من الناتج الداخلي الخام هذه النسبة لا تتجاوز 26% في بلدان ذات دخل متوسط مما يفصح عن ارادة قوية لسياسة التصنيع من جهة، و تعزيز القطاع العمومي ضمن النشاط الاقتصادي من جهة اخرى.[1]

و في الوقت اعتمدت الجزائر سياسة ماركو، اقتصادية خاصة تتمثل في حصر القروض لتمويل المؤسسات العمومية 100% وفق معدل فائدة حقيقي سالب، و مراقبة صارمة للتجارة الخارجية و اسعار مقيدة، و تدخل الدولة في كل القطاعات الاقتصادية، و الاهم ان افضل نتيجة سجلنها هذه الفترة من الناحية الاقتصادية هي ذلك النمو السريع للإنتاج الحقيقي 7% سنويا في المتوسط و نمو الاستهلاك الحقيقي بمعدل 4.5% سنويا. و تخفيض معدل البطالة حيث كان يتجاوز 32.7% سنة 1966 ووصل الى 22.3% سنة 1977.[2]

المرحلة الثالثة: 1980–1990: في هذه الفترة كان الهدف منها و هو تصفية الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد، عن طريق هيكلة المؤسسات الجزائرية و دعم القطاع الخاص في سياسة التنمية الشاملة، حيث ابتداءا من سنة 1980 اصبحت المؤسسات الجزائرية محور التفكير الاقتصادي الوطني تم هيكلتها لتكيف مع المعطيات الجديدة خاصة ترقية القطاع الخاص.[3]

[1]- ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب، مرجه سبق ذكره، ص 70

[2]- محمد حسن بهلول، **سياسة التخطيط و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص 70

[3]– **الدليل الاقتصادي و الاجتماعي للجزائر**، المؤسسات الوطنية للنشر و الاشهار، 1989، ص 57

إبتداءا من سنة 1986 حصل المأزق المالي في الجزائر الراجع الى انخفاض اسعار البترول سنة 1986 و انخفاض قيمة الدولار الامريكي مما ادى الى تراجع عائدات الصادرات الجزائرية مما ادى بالجزائر الى المعاناة من ثلاث نتائج خطيرة هي:

- تراجع الجهاز الانتاجي
- انخفاض النمو الاقتصادي
- تضاعف معدلات البطالة[1].

و للخروج من هذه الوضعية شرعت الجزائر في اصلاحات عميقة إبتداءا من 1988. و شرعت السلطات العامة في تنفيذ العديد من الاجراءات :

- استقلالية المؤسسات العمومية
- الاصلاح المؤسسي لنظام التخطيط
- منح اهمية للقطاع الخاص
- تشجيع الاستثمار الاجنبي.[2]

**2- تطور البطالة في مرحلة المخططات التنموية:**

تميزت هذه الفترة بإقرار نظام الاقتصاد المخطط و باستثمار المركبات الصناعية الكبرى و قد احتل التشغيل اهم اهتمام هذه المخططات و يمكن ايجازها في :

المخطط الثلاثي 1967-1969: يهدف هذا المخطط الى انشاء قاعدة و اجتماعية و ثقافية مع اعطاء اولوية كبرى لقطاع التصنيع.

[1]- صالح مفتاح، **تطور الاقتصاد الجزائري و سماته منذ الاستقلال الى الاصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول: الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر** يومي 17/16 نوفمبر 2004، ص5

[2]- **الدليل الاقتصادى و الاجتماعي للجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 58

المخطط الرباعي الاول 1970-1973: كانت اهدافه ترمي الى تعزيز و بناء اقتصاد اشتراكي مستقل من خلال تشييد القواعد الهيكلية للتنمية الاقتصادية.

المخطط الخماسي 1984/1980: يهدف هذا المخطط الى اعادة هيكلة المؤسسات الوطنية كفصل الانتاج عن التسويق (من خلال حل المؤسسات الكبرى الى صغيرة و متوسطة و ماليا تطهير المؤسسات من خلال مسح الديون)[1] .

**ثانيا: استراتيجية الدولة في معالجة البطالة في الجزائر**

إن مواجهة ازمة البطالة تعد من اهم التحديات التي يجب رفعها في الظروف الراهنة و في المستقبل هذه الاخيرة تمس اغلب فئات المجتمع الجزائري بمختلف شرائحه، فالبطالة في الجزائر تعد السبب الاول لتفشي ظاهرة الفقر و ما ينجز عنها من افات اجتماعية خطيرة تهدد امن المجتمع، فقد عرفت الجزائر غداة الاستقلال محطات كثيرة تمثلت في برامج و مخططات انفقت فيها مبالغ ضخمة و اخرها برنامج الانعاش الاقتصادي من 2001-2014

1- إن اسباب البطالة في الجزائر تعود الى عوامل خارجية و هي اسباب تكون خارج نطاق الدولة مثل:

* انخفاض اسعار المحروقات:

الجزائر بلد طاقوي يحتل في قطاع المحروقات اهمية كبيرة (تصدر بنسبة 96%) فانخفاض اسعار البترول ادى الى انكماش اقتصادي في الجزائر نتيجة سياسات تقليدية مما ادى الى تقليص حجم الاستثمارات المحلية ومن تم تقليص ايجاد مناصب عمل.

**2- اهم الاجراءات المتعلقة بالسياسة النقدية للجزائر[2]:**

| الاجراءات | الفترة |
|---|---|
| الغاء سقف معدل المديونية البنكي ووضع سقف لها مس البنك يصل 5% | 1994 |

[1]- حاكمي بو حفص، **البطالة بين التحدي و الاحتواء، دراسة حالة الجزائر**، مجلة الاقتصاد و المجتمع، العدد 6 ، 2016، ص 219

[2]- محمد راتول، مرجع سبق ذكره، ص 251-252-253

| | |
|---|---|
| انشاء معامل احتياط اجباري ب 3% على الودائع البنكية، احتياطات تعويضية حتى 11% سنويا | 1994 |
| مراقبة الحسابات البنكية التجارية العمومية بالتعاون مع البنك العالمي | 1994-1996 |
| وضع قانون استثمار جديد يسمح بالمشاركة الاجنبية في البنوك الجزائرية | 1994 |
| الهيكلة المالية و اعادة رأسملة البنوك، يحققها بالسيولة و عن طريق عملية تحويل الديون | 1994-1996 |
| تنمية السوق النقدية : وضع نظام مزايد لديون البنك المركزي | 1995 |
| وضع نظام مزايدة كسندات الخزينة | 1995 |
| وضع نظام عملية السوق المفتوح | 1995 |
| الغاء السقف الى 5% لهوامش الربح البنكية | 1996 |
| قرار تحويل الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط الى البنك التجاري للقروض العقارية مع بداية 1997 | 1996 |

**الاجراءات المتعلقة بسياسة الاسعار:**

| **الاجراءات** | **الفترة** |
|---|---|
| تعل مجموعة من المواد ذات الاسعار المقننة الى مواد ذات ربح مقنن | 1994 |
| الغاء هامش الربح المقنن لجميع الاسعار ما عدا خمس مواد (السكر-الحبوب – الزيت- اللوازم المدرسية و الادوية) | 1994 |
| تحرير اسعار المواد الوسيطة في الفلاحة | 1994 |
| انشاء ميكانزيم لمراجعة اسعار ربيع البترول الخام | 1994 |

| | |
|---|---|
| الى معامل التكرير كل ستة اشهر<br>مراجعة تعريفات الغاز و الكهرباء بدلالة تطور التضخم | 1994 |
| تحرير اسعار بناء المساكن الاجتماعية | 1994 |
| الغاء الاعانات المعممة على الاستهلاك :<br>منتوجات البترول<br>– المنتوجات الغذائية | 1994<br>1995<br>1996 |
| الغاء مراقبة هوامش الربح و الغاء تقنين اسعار السكر و الحبوب عدا القمح – الزيت و ادوات المدرسية | 1995 |
| رفع ايجار السكن العمومي ب 30% | 1995-1997 |

**الاجراءات المتعلقة بالقطاع الفلاحي:**

| **الاجراءات** | **الفترة** |
|---|---|
| الحد من دعم اسعار القمح | 1996 |
| الحبوب: وضع نظام مرجعي للسعر مرتبط بالأسعار العالمية، يهدف الوصول الى نظام سعر فعال و يحقق عبئ الضريبة | 1996 |
| اصلاح النظام العقاري يهدف زيادة تسهيل بيع الاراضي و تفصيل انشاء الضمان | 1996 |
| وضع مشروع قانون هدفه زيادة تسهيل بيع الاراضي و قيمة الاراضي | 1997 |
| تقديم الى مجلس الشعبي الوطني مشروع قانون | 1997 |

| | |
|---|---|
| يحدد معايير خوصصة الاراضي الفلاحية | |

**الاجراءات المتعلقة بإصلاح المؤسسات العمومية و تنمي القطاع الخاص**

| الاجراءات | الفترة |
|---|---|
| وضع قانون استثمار جديد، يسمح بالمشاركة الاجنبية في البنوك الجزائرية | 1994 |
| توسيع الاطار القانوني الذي يسمح خوصصة المؤسسات العمومية<br>الترخيص بيع وحدات المؤسسات العمومية، و مشاركة القطاع الخاص في رأسمال معظم المؤسسات العمومية في حدود 49% | 1994<br>1995 |
| حل 827 من 1300 مؤسسة غير عمومية | 1997-1994 |
| اعطاء الاستقلالية ل 22 مؤسسة عمومية كبيرة و التي تسجل خسائر جوهرية و التي تستفيد من متابعة خاصة و برامج اعادة الهيكلة | 1996-1994 |
| تبني مخطط اعادة هيكلة 10داووين عمومية للاستيراد و التوزيع للمنتجات الغذائية اضافة الى مؤسسة نقل بالسكك الحديدية و الكهرباء و الغاز | 1996 |

**انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية الكبرى**

فظاهرة الركود الاقتصادي كان له اثر على مستوى الدخل و من ثم على مستوى قطاع التشغيل خاصة في قطاعات التصدير

* تدهور شروط التبادل التجاري الدولي:

إن انخفاض اسعار الصرف لعملية التبادل الدولي اي الدولار ادى الى اضعاف القدرة الشرائية للجزائر و هذا يؤثر على مستوى الدخل الوطني و قدرة الجزائر على خلق فرص عمل جديدة[1]

**اما العوامل الداخلية:**

و هي العوامل التي يمكن للدولة ان تتدخل فيها و تؤثر عليها بشكل او لأخر

- عدم ملائمة الهيكل التعليمي لمتطلبات السوق

- قوانين العمل و تشريعاته ادت الى ارتفاع نسبة البطالة

- هذه المؤسسات و عدم تخصيص مبالغ من اجل تطوير البحث لديها كما انه لا يوجد تنافس بين مراكز الدراسات و البحوث التطبيقية بين المؤسسات الاقتصادية

- قلة المؤسسات البحثية

- تخطيط القوى العاملة

- التوزيع الجغرافي للسكان

- الخوصصة

*** ابعاد البعد الاجتماعي للتشغيل في الجزائر:**

يركز على ضرورة القضاء على مختلف الآفات الاجتماعية الناجمة على افة البطالة لا سيما هؤلاء الشباب في المجتمع و ابعادهم

*** البعد الاقتصادي:**

يرتكز على ضرورة استثمار القدرات البشرية لاسيما الموطنة منها في خلق الثروة الاقتصادية عن طريق توظيفها في مختلف المجالات و قطاعات النشاط بما يسمح بأحداث التنمية الاقتصادية و الاجتماعية

[1]- ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 254

للبلاد و تطويرها انماط الانتاج و تحسين النوعية و المردودية و منافسة المنتوج الاجنبي و ربح المعركة التكنولوجية سريعة التطور.

– الوصول الى تنظيم احسن لسوق العمل و بالتالي دفع مستوى عروض العمل و تحسين المؤهلات المهنية بغرض ايجاد التوازن بين العرض و الطلب في مجال التشغيل.

– تنمية روح المقاومة لاسيما لدى الشباب

– محاربة البطالة عن طريق المقاربة الاقتصادية و العمل على تحقيقها الى ادنى مستوى

– دعم الاستثمارات في القطاع الاقتصادي لخلق مناصب شغل دائمة.[1]

**عوامل تفعيل و نجاح سياسات التشغيل في الجزائر:**

يمكن تلخيص عوامل و فواعل التي تساعد على نجاح و رفع فعالية التشغيل في الجزائر في :

– بالنسبة للمشاريع و البرامج الهادفة لخلق مناصب الشغل، يتوقف دور هذه المشاريع في خلق فرص العمل للفئات الباحثة على:

– تشجيع الدولة و السلطات العمومية المركزية منها و المحلية و ذلك بوضع قوانين تضمن تسهيل الاجراءات و ازالة العقبات الإدارية.

– تشجيع البنوك على التعامل بجدية و مسؤولية في مجال القروض و المساعدات.

– خلق شبكة ربط بينها و بين المؤسسات الكبيرة لإقامة سوق محلية.[2]

*** الحلول و التدابير المنتهجة لمواجهة البطالة في الجزائر:**

[1]- **عن وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي**، الجزائر: 2008، تاريخ الدخول: 2017/09/21

[2]- ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب، مرجع سبق ذكره، ص 98

لقد شملت هذه الاجراءات الجانب المتعلق بتوزيع المهام و الصلاحيات بين مختلف الاجهزة المكلفة بإدارة و تنظيم و تسيير عالم الشغل من خلال التأثير على سوق العمل و سياسة التشغيل بغية استحداث توفير فرص عمل اضافية للتخفيف من البطالة.

*** تنظيم سوق العمل:**

اعتمدت الدولة على تنظيم سوق العمل من خلال استحداث اجهزة إدارية مكلفة تتمثل في :

– احداث الوزارة المنتدبة للتشغيل= مديرية ترقية التشغيل و الادماج المهني للشباب.

– انشاء مديرية تنظيم الشغل الياتها معرفة سوق العمل و التدخل في الياته من اجل الوصول الى توازن بين العرض و الطلب و تحسين شروط العمل في المدى القصير.

– احداث مديرية التشغيل و التكوين على المستوى المحلي و الولائي=نتيجة لإعادة تنظيم الجماعات الاقليمية[1].

– انشاء الوكالة الوطنية للتشغيل خلفا للديوان الوطني لليد العاملة (عرض–طلب)

– انشاء الوكالة الوطنية لتنمية التشغيل خلفا للوكالة الوطنية لتنمية الموارد البشرية تقوم بمجال الدراسات في مجال تنمية و ترقيت التشغيل. و اعتمد مايلي:

– انشاء بنك معلوماتي مشاريع توضع تحت الشباب من خلال عملية الادماج.

– اعداد نظام معلوماتي.

– معرفة ديناميكية و حركة الجمعيات التي تنشط في مجال التكوين المهني.

– متابعة المشاريع المولدة لفرص عمل اضافية[2].

*** احداث فرص عمل جديدة: و تسعى الى تحقيق:**

[1]- نفس المرجع، ص 274

[2]- مرسوم تنفيذي 3382/90، المؤرخ في 24 نوفمبر 1990

- العمل على انشاء و تشجيع نظام التعاونات الشبانية.
- انشاء المؤسسات المتوسطة و الصغيرة.
- انشاء مناصب العمل المأجور عن طريق الجماعات المحلية.
- الاهتمام بمجال التكوين المهني و التمهين.
- عقود ما قبل التشغيل.
- برامج القرض المصغر.
- جهاز الصندوق الوطني للتأمين من البطالة.
- برامج ترقية الاستثمارات.
- برنامج الانعاش الاقتصادي.
- برنامج دعم النمو 2009/2005.
- برنامج توطيد النمو 2014/2010.

**الخاتمة**

يمكن القول في الاخير ان مرحلة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي قد شهدت زيادة في معدل البطالة بمختلف انواعها مع التأكيد على ان نقض التشغيل ليس وليد الاصلاحات الاقتصادية بقدر ما هو ناتج لتراكم الازمات و الاختلالات التي ميزت التوازنات الكلية للاقتصاد الوطني.

**قائمة المراجع**

1- سعد طه علام، **التخطيط مع حرية السوق**، القاهرة: دار طيبة للنشر و التوزيع، 2003

2- فريد بشير طاهر، **التخطيط الاقتصادي**، بيروت: دار النهضة العربية، 1998

3- محمد حسن بهلول، **سياسة التخطيط و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999

4- ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب، **البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد**، الجزائر: ديوان المطبوعات، 2010

5- كشاد رابح و اخرون، **البطالة اسبابها، معالجتها و اثارها في المجتمع**، بحوث و اوراق عمل ندوة عربية منعقدة بالجزائر 27/25 ابريل 2006

6- حاكمي بو حفص، **البطالة بين التحدي و الاحتواء، دراسة حالة الجزائر**، مجلة الاقتصاد و المجتمع، العدد 6 ، 2016

7- صالح مفتاح، **تطور الاقتصاد الجزائري و سماته منذ الاستقلال الى الاصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول: الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر** يومي 17/16 نوفمبر 2004

8- **الدليل الاقتصادي و الاجتماعي للجزائر**، المؤسسات الوطنية للنشر و الاشهار، 1989

9- مرسوم تنفيذي 3382/90، المؤرخ في 24 نوفمبر 1990